# الإعراب والعامل عند الرضي الأستراباذي
# في شرحه للكافية

**د. عاشور بن لطرش**

**جامعة باتنة 1**

**ملخص:**

تبحث هذه الدراسة في مذهب رضي الدين الأستراباذي في الإعراب والعامل من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب، ذلك المذهب الذي يختلف عن مذهب معظم النحاة القدامى، ولعل من أهم أوجه الاختلاف أن ما عُرف عند جمهور النحاة بالعوامل المعنوية هو عند الرضي غير العوامل. ولتوضيح هذا المذهب عرضناه في أربعة مباحث،كان أولها عن معنى الإعراب، وأما آخرها فهو عن العامل في الإعراب.

**Abstract:**

This study researches in "Radhi Eddine Istrabadhi" trend concerning Case and Government in "Sharh El Kafia".

This trend, which is different from the most Ancient grammarian trend. Thas, one of the important differences aspect is what is knowed by the Ancient grammarian's "Semantical governments" is "Non-governments" to Radhi.

We expose this trend in four sub-elements, the first is the meaning of Case, and the last is the Government in case.

حين لاحظ النحاة العرب القدامى اختلاف حركة أواخر بعض الكلمات من تركيب لغوي إلى آخر ولزوم بعضها الآخر حركة واحدة، تساءلوا عن سر هذه الظاهرة، وللكشف عن هذا السر قسموا الكلم في اللغة العربية إلى قسمين: اصطلحوا على القسم الأول اسم "المعرب"، واصطلحوا على القسم الثاني اسم "المبني"، ووضعوا حدا فاصلا بينهما. وانطلقوا في تفسير أسباب الإعراب والبناء في هذه

الكلمات من فرضية عامة مفادها أن اختلاف حالة أواخر بعض الكلمات ناتج عن اختلاف المعاني النحوية التي تتعاقب عليها من تركيب لغوي إلى آخر، أو ضمن تركيب لغوي واحد، وأما لزوم بعضها الآخر حالة واحدة فناتج عن لزومها لمعنى واحد تدل عليه، ثم افترضوا محدثا لتلك المعاني التي تتعاقب على الكلمات المعربة ولعلاماتها، اصطلحوا عليه اسم "العامل".

والمتتبع للنتائج التي انتهى إليها هؤلاء النحاة في دراستهم لظاهرة الإعراب سيلاحظ أنهم انطلقوا كلهم من فرضية واحدة، وهي فرضية اختلاف الحالات الإعرابية لاختلاف المعاني، ولكنهم اختلفوا في بعض المسائل التي بحثوا فيها بناء على ما افترضوه، كطبيعة الإعراب، وعدد الحالات الإعرابية، ودلالتها، والعامل في الإعراب، كما سيتضح مما يأتي.

**1- معنى الإعراب:**

اختلف النحاة القدامى في معنى الإعراب، أو طبيعة الإعراب، فذهب فريق إلى أنه لفظي، في حين ذهب فريق آخر إلى أنه معنوي، يقول السيوطي ت 911 هـ في مبحث حقيقة الإعراب: وأقوال النحاة في الإعراب على مذهبين: "أحدهما: أنه لفظي وهو اختيار ابن مالك ت 672 هـ ونسبه إلى المحققين، وحدّه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه ت 180 هـ، واختيار الأعلم ت 467 هـ وكثير من المتأخرين، وحدوه بقولهم: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[1].

[1]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، دط، دت، ج1، ص85-86.

ومذهب الرضي ت 688 هـ أن الإعراب لفظي، ويتمثّل في اختلاف حركة آخر المعرب أو حرفه اختلافا ظاهرا أو مقدرا، يقول في شرحه لقول ابن الحاجب ت 646 هـ : الإعراب ما اختلف آخره به: "الإعراب ما اختلف آخر المعرب به أي بالعامل ... والحق: أن معنى قولنا: يختلف الآخر، أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإن "زيد" مثلا في حال الإفراد لم يستحق شيئا من الحركات، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع، فقد اختلفت، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعيّنة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف. فالاختلاف، إذن، ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضا هو الانتقالات المذكورة. هذا إذا أعرب بالحركات، وإن أعرب بالحروف، فاختلاف الآخر، إذن أحد نوعين: أحدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط، أو رده مع القلب، كما إذا أردت، مثلا، إعراب أب بالحروف: رددت عليه الواو المحذوفة رفعا، ورددتها وقلبتها ألفا في النصب، وياء في الجر. وثانيها جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه، إعرابا أيضا، أو جعله مع القلب إعرابا"[1].

ومن الواضح هنا أن انتصار الرضي للمذهب اللفظي في الإعراب هو الذي جعله لم يعترض على قول ابن الحاجب في أنواع الإعراب: "وأنواعه رفع ونصب

[1]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1996، ج1، ص58- 59.

وجر"[1]. فعدم الاعتراض يدل على أن الإعراب عند الرضي عبارة عن هذه الحركات الرفع والنصب والجر ، وأنواعه هي أنواع هذه الحركات. والمعروف أن إضافة هذه الحركات إلى الإعراب اعتبرها فريق من النحاة دليلا على أن الإعراب معنوي، ومن هؤلاء النحاة ابن الأنباري ت 577 هـ في قوله: "أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا. وأما البناء فحده لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون... فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها، قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ....والذي يدل على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء، فدل على أن الإعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيقال حركات الإعراب وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب والبناء لما جاز أن يُضاف إليه، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز"[2].

وقد رد السيوطي على أدلة ابن الأنباري وغيره من النحاة الذين ذهبوا مذهبه في قوله: "ذهب قوم إلى أن الإعراب معنى، وهو عبارة عن الاختلاف، واحتجوا بوجهين. أحدهما: إضافة الحركات إلى الإعراب، والشيء لا يُضاف إلى نفسه. والثاني: أن الحركات قد تكون في المبني ولا تكون إعرابا...وذهب قوم إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين. أحدهما: أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد،

---

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص69.

[2] – ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط، دت، ص19- 21.

فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف. الثاني: أنه يقال أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس، والجواب عن الإضافة أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان كقولنا: كل الدراهم ، وعن الوجه الثاني أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات الإعراب، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب"[1].

وإذا كان الإعراب هو الاختلاف الذي يظهر على الحرف الأخير، فإن البناء هو عدم الاختلاف، يقول الرضي: "والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقا، ولا يطلق البناء على الحركات"[2]. وهذا الذي ذهب إليه الرضي هو الصواب في رأينا، فالإعراب من حيث طبيعته هو اختلاف حركة آخر المعرب أو حرفه، وأما من حيث وظيفته فهو الدلالة بواسطة تلك الحركات على المعاني المعتورة على المعرب[3]، أو كما قال ابن جني ت 392 هـ : "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[4]، أي الإبانة عن المعاني بالحركات الإعرابية. والذي يدعم مذهب الرضي وغيره من النحاة الذين ذهبوا هذا المذهب أن اللغويين العرب المحدثين الذي قاربوا ظاهرة الإعراب في إطار النظريات اللسانية الحديثة ذهبوا كلهم إلى أن هذه الظاهرة لفظية، ووظيفتها تحديد المعاني الوظيفية التي يدل عليها الاسم، فتمام حسان، وهو من أبرز الوصفيين العرب، أكد أن العلامة الإعرابية من أهم القرائن اللفظية التي تُعيننا بتضافرها مع القرائن الأخرى اللفظية

---

[1] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص89.

[2] – الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص71.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص57.

[4] – ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، دط، 1952، ج1، ص35.

والمعنوية على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة[1]، وعبد القادر الفاسي الفهري، وهو من التوليديين العرب، يرى أن الإعراب لاصقة صرفية تؤدي دورا مهما في تحديد وظائف مكونات الجملة في اللغة العربية[2]، وفي السياق نفسه ذهب أحمد المتوكل، وهو من أبرز الوظيفيين العرب، إلى أن الإعراب سمة صرفية مجردة، تتحقق غالبا في صورة صرفية بارزة تلحق بأواخر المكونات الحدود وفق الوظائف المسندة إليها[3].

**2- سبب دخول الإعراب في الاسم:**

يظهر مما تقدم أن دخول الإعراب في الاسم، وإن كان مصادفة عرفية، إلا أنه كان لغرض معين، وهو الدلالة على الوظيفة النحوية التي يدل عليه هذا الاسم، يقول الزجاجي ت 337 هـ: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني"[4].

وهذه المعاني هي عند الرضي معنى كون الاسم عمدة في الكلام، أو فضلة، أو مضافا إليه. وهي أشمل من معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وذلك لأن العمدة مثلا، تشمل الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وغيرها من العناصر التي تُشكل عمدة الكلام، وكذلك الفضلة، فهي لا تقتصر إلا على المفاعيل، يقول الرضي: "وإن كان طرءان

---

(1) - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط6، 2009، ص205- 207.

(2) - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، الوظائف النحوية في النماذج اللغوية، ندوة البحث اللساني والسيميائي، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 6، 1981، ص272.

(3) - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، الرباط، دار الأمان، دط، 1996، ص 212.

(4) - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط3، 1979، ص69.

المعنى لازما للكلمة، فإن كان الطارئ معنى واحدا لا غير، ككون الاسم عمدة فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره. وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة... ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته أبعض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد... وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمدة، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر. وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها. ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسرة، فميز به، مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة"[1].

ووَقَعَ الإعراب في آخر الاسم دون أوله وأوسطه، لأن "حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات فلابد أن يكون على حرفها الأخير، ومحل الحركة بعد الحرف، كما مر، فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة. وأما إذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة، فلابد أن يكون الحرف آخر حروفها، ويكون الإعراب بها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة"[2].

---

[1] - الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص61- 62.

[2] - المرجع السابق، ج1، ص87.

وكل النحاة القدامى أجمعوا على أن الحركات الإعرابية أدلة على المعاني المعتورة على الاسم إلا قطربا ت 206 هـ، فهو يرى أن وظيفة هذه الحركات هي تعديل الكلام، أي وجودها واختلافها يجعل المتكلم يسترسل في كلامه، فلا يكون بطيئا ولا مستعجلا[1]. وأما المحدثون فانقسموا إلى فريقين: أحدهما يرى أن الحركات الإعرابية أدلة على المعاني، ويُمثّل هذا الفريق أغلب الباحثين[2]، والفريق الآخر يرى أن الحركات الإعرابية ليس لها دور في الدلالة على المعاني، ولا تعدو أن تكون ظاهرة صوتية تتميز بها اللغة العربية، ويُمثّل هذا الفريق بعض الباحثين، أشهرهم: إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب[3].

[1] – ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70– 71.

[2] – تجدر الإشارة هنا إلى أن إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، وهما من اللغويين الأوائل الذين حاولوا تجديد النحو في العصر الحديث، ذهبا إلى أن الضمة عَلَم الإسناد، والكسرة عَلَم الإضافة، وأما الفتحة فليست علامة إعراب. للمزيد من التفصيل ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 1992، ص48– 53. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط2، 1986، ص70– 99.

[3] – يرى إبراهيم أنيس أن الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، ولا دور لها في تحديد المعاني كما يزعم ذلك النحاة القدامى. ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978، ص237– 243. ويفترض عبد الرحمن أيوب أن موقع الكلمة في الجملة هو الذي يحدد وظيفتها النحوية ولا علاقة لهذه الوظيفة بالعلامة الإعرابية التي تظهر على آخر حرفها. ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، مؤسسة الصباح، دط، 1957، ص44– 48.

**3- أنواع الإعراب:**

بخلاف مذهب جمهور النحاة القدامى، يرى ابن الحاجب إلى أن الإعراب ثلاثة أنواع: الرفع والنصب والجر، يقول في هذا الشأن: "وأنواعه رفع ونصب وجر، فالرفع عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية، والجر عَلَم الإضافة"[1]. ولم يعترض الرضي على مذهب ابن الحاجب في أنواع الإعراب، لأنه ذهب مذهبه في اعتبار الإعراب حركة، وبما أن هذه الحركة ثلاثة أنواع، كان الإعراب ثلاثة أنواع أيضا. ولم يعتبر ابن الحاجب والرضي الجزم نوعا من أنواع الإعراب، لأنه، ونعني جزم الفعل المضارع، هو في نظرهما بناء وليس إعرابا. وأما قول ابن الحاجب: "فالرفع عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية، والجر عَلَم الإضافة"[2]، فقد اعترض عليه الرضي في قوله: "والأولى، كما بينا أن يُقال: الرفع عَلَم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد. والنصب عَلَم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيها بالفضلات كما مضى...وأما الجر فعَلَم الإضافة، أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في قولنا: غلام زيد، وحسن الوجه"[3].

ويبدو لنا أن ما ذهب إليه الرضي هو الصواب، وذلك لأن المعاني التي تتعاقب على الاسم لا تقتصر على الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وإنما تتعدى ذلك إلى المبتدأ، والخبر، والحال، والتمييز، والمستثنى، وغيرها، وكلها أصول في الرفع أو النصب، وقول ابن الحاجب يُفهم منه أن أصل الرفع للفاعل، والمبتدأ والخبر محمولان عليه، وأصل النصب للمفاعيل، والحال والتمييز والمستثنى محمولات عليها؛ لهذا اعترض عليه الرضي، ومذهبه أن الرفع عَلَم كون الاسم عمدة، والعمدة تشمل:

---

[1] - الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص69.

[2] - المرجع السابق، ج1، ص69.

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص70.

الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمنصوبات المشبهة بالفضلات، كاسم "إن"، واسم "لا" التبرئة، وخبر "كان"، وخبر "ما" الحجازية. والنصب عَلَم الفضلية، والفضلات هي كل المفاعيل، والتمييز، والحال، والمستثنى. والجر عَلَم الإضافة، أي هو عَلَم كل ما يأتي مضافا إليه[1].

ومجمل القول فيما تقدم: الإعراب عند الرضي هو اختلاف حركة آخر المعرب أو حرفه، ووظيفته هي الإبانة بواسطة هذه الاختلافات عن المعاني المعتورة على المعرب، فالرفع عَلَم العمدة في الكلام، والنصب عَلَم الفضلية، وأما الجر فعَلَم الإضافة. ومحدث هذه المعاني وعلاماتها هو العامل.

**4- حقيقة العامل:**

بيّن الرضي مفهوم العامل وحقيقته في شرحه لقول ابن الحاجب: "والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى"[2]؛ حيث قال: "ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل. فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل"[3]. وقال في موضع آخر: "ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه

---

[1] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص184، وص295.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص72.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص72.

المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام"[1].

يتضح من هذين القولين أن العامل عند الرضي هو ما به يتقوّم المعنى المقتضى في الاسم المعرب، أي هو اللفظ أو المعنى الذي بواسطته يتحقق المعنى المقتضى في هذا الاسم. وأما محدث هذا المعنى وعلامته فهو المتكلم، فهو الذي ينظم الكلمات وفق الأغراض التي يريد أن يحققها، فإذا أراد أن يُبيّن الفاعل أو المفعول يَعمد إلى اسم فيجعله فاعلا للفعل أو مفعولا له، وإذا أراد أن يُبيّن حال الفعل يجيء باسم بعد تمام كلامه فيجعله حالا، وإذا أراد أن يُبيّن صفة الفاعل أو يؤكده يتبع الاسم الدال عليه باسم آخر، وهكذا مع بقية المعاني. وتلحق بهذه الأسماء علامات تدل على معانيها وفق العرف الذي تواضع عليه أهل اللغة. وقد نَسب النحاة العمل إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني، فسموه عاملا، وبهذا اعتبروه كالسبب في وجود هذه المعاني وعلاماتها.

ومقاربة النحاة القدامى لظاهرة العمل لم تكن نتيجة تأثرهم بالفلسفة اليونانية، كما يدعي ذلك بعض الباحثين، كإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيوب[2]، وإنما هي نتاج إعمال فكرهم في هذه الظاهرة، فبخصوص مصطلح العامل، المؤكد أن النحاة استعاروه من علوم عصرهم، وبالتحديد من علم التوحيد[3]، وأما آليات تفسيرهم لهذه الظاهرة فقد أملتها عليهم طبيعة البحث العلمي الذي يسعى دائما إلى تفسير الظواهر، وبما أن الإعراب ظاهرة لغوية فقد حاول

---

[1] – المرجع السابق، ج1، ص63.

[2] – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 22– 42. ومهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص65– 69. وعبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص179.

[3] – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الدار البيضاء، منشورات أفريقيا الشرق، ط2، 2011، ص138.

هؤلاء النحاة تفسيرها في إطارها اللغوي، فافترضوا أن اختلاف حركة أواخر الأسماء يعود إلى اختلاف معانيها، وبناء على هذا الافتراض نسبوا الاختلاف إلى العامل الذي قامت بواسطته هذه المعاني في الأسماء، واعتبروا هذا العامل، سواء كان لفظيا أو معنويا، علامة وليس مؤثرا حقيقيا، يقول الرضي: "العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات"[1]. وقال ابن الأنباري: "العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات"[2].

والذي يثبت أن افتراض النحاة القدامى للعامل اقتضاه سعيهم إلى تفسير ظاهرة الإعراب وليس تأثرهم بالمنطق اليوناني، أن اللغويين المحدثين افترضوا في تفسيرهم لظاهرة الإعراب وجود العامل، واختلفوا في طبيعته، فذهب التوليديون إلى أنه تركيبي، ويتمثّل أساسا في "التحكم المكوني"[3]، وذهب الوظيفيون إلى أنه وظيفي، أي تجسده الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية التي تُسند إلى حدود المحمول[4]، وذهب غيرهم مذاهب أخرى، وبغض النظر إلى هذا الاختلاف، المهم ههنا أن هؤلاء اللغويين افترضوا وجود عامل للإعراب.

---

[1] – الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص227.

[2] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص42.

[3] – ينظر: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق وتقديم: محمد فتيح، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1993، ص299– 304. ومصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، إربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2010، ص329– 330.

[4] – ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص212– 217.

وإذا تركنا هذه القضية جانبا، وعدنا إلى مذهب الرضي في العامل سنجده مختلفا عن مذهب غيره من النحاة القدامى، خاصة فيما يتعلق بالعامل المعنوي، وذلك لأن الرضي يقصد بالمعنى الذي بواسطته يتحقق المعنى المقتضى- في الاسم المعرب المعنى المستفاد من اللفظ، سواء كان هذا اللفظ حرفا، أو اسما، أو فعلا، أو جملة، وليس معنى الابتداء، أو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، أو المخالفة، أو الإسناد، أو غيرها من المعاني التي اعتبرها جمهور النحاة من العوامل المعنوية. ولتوضيح هذا المذهب سنتتبع آراء الرضي في العامل في أهم الأبواب النحوية التي ذهب فيها جمهور النحاة إلى أن العامل فيها معنوي، وسنمثّل لذلك ببعض الأبواب من المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والعامل في الفعل المضارع.

**4-1: العامل في المرفوعات:**

يرى الرضي أن العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه بسببه، أي بسبب الفعل، أصبح الفاعل عمدة في الكلام، يقول في شرحه لمعنى العامل: "ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي ت 189 هـ والفراء ت 207 هـ إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر"[1]. ولم يذهب الرضي إلى أن العامل في الفاعل هو العامل المعنوي "الفاعلية"

[1] - الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص63.

كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة[1]، لأن معنى الفاعلية وإن اقتضى الرفع إلا أنه ليس عاملا، وذلك لأن العامل عنده ما تقوم به هذا المعنى، ومعنى الفاعلية تقوّم بالفعل، يقول موضحا الفرق بين العامل وبعض المعاني التي اعتبرها فريق من النحاة من العوامل: "قال جار الله ت 538 هـ، الإضافة مقتضية للجر، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب، وهي غير العوامل، يعني أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في أول الكتاب، وإنما نسب العمل إلى ما تقوّم به المقتضى، لا المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل ولم نقل الفاعلية، لكون المقتضي- أمرا خفيا معنويا، وما تقوّم به المقتضي أمرا ظاهرا جليا في الأغلب"[2].

وذهب الرضي إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هما معا، لأن المبتدأ صار عمدة الكلام بالخبر، والخبر صار هو كذلك عمدة الكلام بالمبتدأ، فهما "ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر"[3]، و"لا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما"[4]، يقول الرضي: "وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء. واعترض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات، والعدم المخصوص أعني

---

[1] – ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص293.

[2] – الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص204.

[3] – سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، منشورات مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج1، ص23.

[4] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، منشورات مكتبة الخانجي، ط1، 2002، ص40.

عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته. وفسر الجزولي ت 607 هـ الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا، أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده، حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا، لطلبه لهما على السواء. ونقل الأندلسي ت 661 هـ عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكي هذا عن أبي علي ت 377 هـ وأبي الفتح. وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقد قوينا هذا في حد العامل"[1].

واستحسن الرضي رأي الكسائي والفراء وأخذ به، لأنه يتفق مع مذهبه في العامل، أي لما صار كل واحد من المبتدأ والخبر عمدة بالآخر، لزم أن يرفع كل واحد منهما الآخر. ولكي يقوي هذا الرأي قال في رده على اعتراض نحاة البصرة على رأي الكوفيين لخرقه أهم قيد من قيود العامل، وهو رتبة العامل قبل المعمول: "لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في ترافع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدم الشيء على نفسه، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء. وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة، حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة كما مر"[2].

ولكن اقتناع الرضي بضرورة التقيد بهذا القيد جعله يؤول في رتبة المبتدأ والخبر بحيث يكون العامل متقدما على معموله، يقول موضحا وجه تقدم العامل على

[1] – الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص227.

[2] – المرجع السابق، ج1، ص66.

المعمول في المبتدأ والخبر: "ولو أوجبنا أيضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر، قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه، متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان، فلا دور: أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود، إلا أنه متقدم في القصد...وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الجملة الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر، والعامل مقدم الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان الخبر متقدما في الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه، كما كان المبتدأ في الخبر"[1].

وبعد أن وافق الرضي الكوفيين في رافع المبتدأ والخبر، ها هو يختلف معهم في ناصب الخبر إذا كان ظرفا، يقول في شرحه لقول ابن الحاجب: "وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة"[2]. "وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يَعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في:﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب:6] ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، إن زيدا عنده، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر. وأما البصريون فقالوا: لابد للظرف من محذوف يتعلق به،

[1] - المرجع نفسه، ج1، ص66- 68.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص243.

لفظي، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه. وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقا في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقا في نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل ههنا مقدر. وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن، وحاصل، ليكون الظرف دالا عليه"[1]. ويُفهم من قول الرضي: ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة ليكون الظرف دالا عليه، أنه يتفق مع نحاة البصرة في أن العامل في انتصاب الخبر إذا كان ظرفا هو عامل لفظي، وليس المخالفة كما يزعم الكوفيون، وذلك لأن المخالفة لا يتقوّم بها المعنى المقتضى، وبالتالي يستحيل أن تكون عاملا.

**4- 2: العامل في المنصوبات:**

يرى الرضي أن النصب عَلَم الفضلية، والفضلات هي المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات، كاسم "إن"، واسم "لا" التبرئة، وخبر "ما" الحجازية، وخبر "كان" وأخواتها، فهي عمد شُبهت بالفضلات[2]، وعامل نصبها هو ما به يتقوّم معنى الفضلية فيها، يقول: "واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان، أيضا، سبب علامة الفضلة. وقال هشام بن معاوية ت 209 هـ: هو الفاعل، وليس ببعيد،

[1] - المرجع السابق، ج1، ص243- 244.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص295.

لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة. وقال البصريون: العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات."[1].

وقول الفراء قريب من رأي الرضي، لأن العامل عنده هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي، ومعنى الفضلية يتقوّم بالعمدة، إذ لا يحصل للأسماء معنى الفضلية إلا بواسطة العمدة، والذي يشكل عمدة الكلام هو الفعل والفاعل معا، وليس الفعل وحده. وقول هشام بن معاوية ليس ببعيد، لأن الفاعل هو جزء من تركيب العمدة، وبانضمامه إلى الجزء الآخر، وهو الفعل، تكتمل العمدة، فيصير غيره من الأسماء فضلات. وأما قول نحاة البصرة فهو في نظر الرضي بعيد، لأن الفعل وإن كان يقتضي الفضلات إلا أن معنى العمدة لا يحصل من الفعل فقط، وإنما من الفعل والفاعل معا. ومعلوم أن البصريين اعتبروا الفعل هو وحده العامل في الفضلات لأنه أقوى العوامل؛ لهذا فهو يعمل في الفاعل والمفعول، وأما الاسم، وهو الفاعل هنا، فالأصل فيه ألا يعمل.

إن الذي لفت انتباهنا، ونحن نتتبع أقوال الرضي في العامل في الفضلات، هو قوله في رده على مذهب نحاة الكوفة في العامل في المفعول معه: "والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يُضطر إلى المعنوي"[2]. ومعنى هذا أن إحالة العمل على العامل المعنوي لا تكون إلا إذا ثبت غياب العامل اللفظي، وهذا المبدأ ينسجم مع الحد الذي ارتضاه للعامل، وهو اللفظ أو المعنى الذي بواسطته يكون الاسم عمدة الكلام، أو فضلة، أو مضافا إليه، وكما أشرنا سابقا، مقصود الرضي بالمعنى ليس معنى

[1] - المرجع نفسه، ج1، ص63- 64.

[2] – المرجع السابق، ج1، ص518.

الفاعلية، أو معنى المفعولية، أو معنى الابتداء، أو معنى الخلاف، وإنما هو معنى لفظ ما، يُستنبط، أو يُستفاد منه معنى الفعل، فيعمل هذا المعنى لنيابته عن الفعل، ومن أمثلة ذلك العامل في الحال، يقول الرضي: "قال ابن الحاجب: وعاملها: الفعل، أو شبهه، أو معناه. يعني بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر؛ ويعني بمعنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف، والجار والمجرور، وحروف التنبيه، نحو: ها أنا زيد قائما، عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة، كما يجيء في حروف التنبيه؛ واسم الإشارة، نحو: ذا زيد راكبا، وحروف النداء، نحو: يا ربنا منعما...ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام، قال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظا؛ وينتقض ما قاله باسم الإشارة، وحروف التنبيه، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه؛ ونحو: "إن"، و"أن" تشبهانه لفظا ومعنى، ولا تعملان في الحال. فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله"[1].

وبالإضافة إلى معنى الحرف والاسم، يُستفاد معنى الفعل من معنى الجملة، فيكون معنى الجملة هو العامل، ومن ذلك عامل الحال المؤكدة، كما في قولنا: زيد أبوك عطوفا، يقول الرضي: "واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أحقه عطوفا، يقال: حققت الأمر أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفا؛ وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأبَ وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفا، فهو مفعول ثان لا حال؛ وقال الزجاج: العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: أنا حاتم سخيا؛

[1] - المرجع السابق، ج2، ص14- 15.

وليس بشيء، لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى...وقال ابن خروف ت 609 هـ : العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعا، وهو بعيد، لأن عمل المضمر، والعلم في نحو: أنا زيد، وزيد أبوك، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم؛ والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفا، ويُرحم مرحوما، وحق ذلك مصدقا، وذلك لأن الجملة، وإن كان جزآها جامدين جمودا محضا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى أنا زيد، أنا كائن زيدا؛ فعلى هذا، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة ولا على أحدهما، لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها"[1].

ويُعد من العوامل عند الرضي، علاوة على ما يُستفاد منه معنى الفعل، المشبه بالفعل، مشابهة قوية، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، أو مشابهة ضعيفة، كالاسم التام، سواء كان تمامه بنفسه أو بغيره، كاسم الإشارة، والضمير، يقول الرضي موضحا وجه المشابهة بين الفعل والاسم التام باعتباره العامل في نصب تمييز المفرد: "ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية؛ فإذا تم الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فيصير ذلك الاسم التام قبله، عاملا، لمشابهته

[1] - المرجع السابق، ج2، ص51- 52.

الفعل التام بفاعله... وقد يكون الاسم نفسه تاما، لا بشيء آخر، أعني لا تجوز إضافته، فينتصب عنه التمييز، وذلك في شيئين: أحدهما الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلا، ويا لها قصة، ويا لك ليلا، وويلمها خطة، وما أحسنها فعلة، ولله دره رجلا جاءني، وويحه رجلا لقيته، وكذا نعم رجلا، وبئس عبدا... وثانيهما اسم الإشارة، كقوله تعالى:﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ [البقرة:26] فيمن قال إنه تمييز، لا حال، وكذا قولك: حبذا زيد رجلا؛ والعامل في التمييز في القسمين: هو الضمير، واسم الإشارة، لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله؛ فلا تظنن أن الناصب للتمييز في: نعم رجلا، وبئس رجلا، وساء مثلا، وحبذا رجلا: هو الفعل، بل هو الضمير، كما في: ربه رجلا"[1].

يظهر، إذن، أن العامل في الفضلات هو عند الرضي الفعل والفاعل معا، وذلك لأنهما عمدة الكلام، وبواسطتهما صارت الأسماء بعدهما فضلات. ويظهر أيضا أن الرضي اعتبر في المواضع التي لم يرد فيه الفعل شبهه أو معناه عاملا، وقصد بشبه الفعل ما يشبهه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والاسم التام لمشابهته بتمامه الفعل لتمامه مع فاعله، وأما معناه، فقصد به معنى الفعل الذي يُستفاد من بعض الحروف، أو الظروف، أو الأسماء، أو الجمل.

**4- 3: العامل في المجرورات:**

يقول الرضي عن العامل في المضاف إليه: "فإذا ثبت أن العامل في الاسم: ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافا في أن العامل

[1] – المرجع نفسه، ج2، ص59- 61.

في المضاف إليه هو "اللام" المقدرة أو "من" أو المضاف، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل غلام زيد: غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا... ومن قال إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأولى، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه؛ ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة، كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه. وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضا، النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف ت 532 هـ : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"[1].

والأولى أن يعتبر المضاف عاملا في المضاف إليه، لأنه بسببه حصل له معنى الإضافة، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى. وقد جاز للمضاف أن يعمل الجر، لأنه قام مقام الحرف المجرور المحذوف، يقول الرضي موضحا ذلك: "وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة. ثم، قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم كما يجيء في باب الإضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا، لكون الناصب، أي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه، فكأن أصل: غلام زيد: غلام

[1] – المرجع السابق، ج1، ص73.

حصل لزيد، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه، مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنى أيضا، لدلالته على معنى "اللام" في نحو: غلام زيد، إذ هو مختص بالثاني، وعلى معنى "من" في نحو: خاتم فضة. إذ هو مبين بالثاني، فيحال عمل الجر على هذا الاسم، كما أحيل على حرف الجر، كما يجيء"[1].

وجاز للمضاف عمل الجر في المضاف إليه إضافة لفظية، رغم استحالة تقدير حرف الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين ونوني التثنية والجمع للإضافة، والمضاف الحقيقي أحيل له، كما مر بنا، عمل الجر من الحرف المجرور المقدر، يقول الرضي في هذا السياق: "وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم، كما مر في أول الكتاب، وفي العامل في المضاف إليه اللفظي، إشكال، إن قلنا إن العامل هو الحرف المقدر، إذ لا حرف فيه مقدرا؛ وكذا إن قلنا إن العامل معنى الإضافة، لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر؛ وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف، لأن الاسم، على ما قال أبو علي، في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه؟ ويجوز أن يقال: عمل الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة"[2].

---

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص64.

[2] – المرجع السابق، ج2، ص203.

**4- 4: العامل في الفعل المضارع:**

اتفق الرضي مع ابن الحاجب في أن علة إعراب الفعل المضارع هي مشابهته للاسم[1]، واختلف معه في عامل رفعه؛ حيث يرى ابن الحاجب أن رافع الفعل المضارع هو تجرده عن الناصب والجازم، أي تجرده عن العوامل، وأما الرضي فيرى أن رافعه هو ما به يتقوّم المعنى المقتضى، أي ما يحصل بواسطته المعنى المقتضى- في الاسم الذي وقع الفعل المضارع موقعه، فإذا وقع موقع الخبر، كما في قولنا: الذي يضرب، فالعامل هو المبتدأ، وإذا وقع موقع خبر كاد، كما في قولنا: كاد زيد يقوم، كان العامل الفعل "كاد"، وهكذا مع بقية المواقع التي يرد فيها الفعل المضارع[2].

وأما عامل النصب فهو "أن" ظاهرة أو مقدرة. وعملت فيه النصب لوقوع الفعل المضارع معها موقع الاسم، يقول الرضي: "وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلاّ بأن، ظاهرة، أو مقدرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب: أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب، ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنصب لما وقع مع "أن" موقع الاسم وهو المصدر، وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة كما اخترنا قبل"[3].

ويرى الرضي أن "أن" تظهر في "لن" على اعتبار أن أصلها "لا أن"، وتقدر مع بعض الأدوات نحو: إذن، وكي، وحتى، و"لام" كي، و"لام" الجحود، وحروف

---

[1] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص17.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص26- 27.

[3] - المرجع نفسه، ج4، ص52.

العطف: "الفاء" و"الواو" و"أو"[1]. ويرى أن ناصب الفعل المضارع بعد "فاء" السببية و"واو" الجمعية و"أو" الانتهاء هو "أن" مضمرة، وليس الصرف كما يزعم نحاة الكوفة[2]، وذلك لأن الصرف إنما هو دليل على أن معنى هذه الحروف ليس العطف، فـ"الفاء" في المضارع المنصوب للسببية وليست للعطف. والأصل أن يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعا، لكون "فاء" السببية لا تعطف وجوبا، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام، فيكون المضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، ونصبه تنصيص على أنها للسببية. وكذا نصب المضارع بعد "الواو" تنصيص على أنها ليست للعطف، وإنما هي للجمعية[3]. وأما النصب بعد "أو" فتنصيص على أنها بمعنى "إلى أن"، وليس الاستئناف أو القطع[4]، وهو أيضا، تنصيص على أنها تفيد معنى آخر غير الذي تُفيده في الأصل، يقول الرضي موضحا هذه المعاني: "قوله "أو" بشرط معنى إلى أن، معنى "أو" في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: زيد يقوم أو يقعد، أي يعمل أحد الشيئين، ولا بد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى، الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد "أو"، فسيبويه يقدره بـ"إلا"، وغيره بـ"إلى"، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بـ"إلا"، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ج4، ص39.

[2] – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص442، وص445.

[3] – ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص66- 68.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص73- 74.

النصب على أنه ظرف لما قبل "أو"، وعند من فسره بـ"إلى": ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ"أو" التي بمعنى "إلى""[1].

والصحيح في نظر الرضي أن يُقال للمضارع المجزوم المضارع المبني على السكون، وذلك لأن عامل الجزم لا يوجد لا لفظا ولا تقديرا، بخلاف عامل الرفع والنصب. وأما بخصوص السكون، فالأصل في الكلمة، أيا كانت، أن تكون ساكنة، يقول موضحا هذا الرأي: "ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما: مبنيا على السكون، لأن عمل ما يسمى جازما، لم يظهر فيه، لا لفظا ولا تقديرا، وذلك لأن أصل كل كلمة، اسما كانت أو فعلا أو حرفا: أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون"[2].

كانت هذه بعض الأمثلة عن حد العامل عند الرضي، وكلها تبيّن أنه، أي العامل، ما به يتقوّم المعنى المقتضى في الاسم المعرب، وقد يكون هذا الذي يتقوّم به المعنى المقتضى لفظا، كالفعل، أو عدة ألفاظ، كالفعل والفاعل، أو معنى فعل يُستفاد من الحرف، أو الاسم، أو الجملة.

واعتراضنا على مذهب الرضي سيقتصر على العامل في المبتدأ والخبر، فقد مر بنا أنه يرى أنهما مترافعان، بينما يرى أغلب النحاة، ومنهم ابن الحاجب، أن العامل فيهما هو التجرد عن العوامل اللفظية، وهو الصواب في نظرنا، وذلك لأن معنى العمدة حصل لهما بتجردهما عن العوامل اللفظية، إذ بدخول هذه العوامل على المبتدأ يصير غير مبتدأ، أي تزول عنه حالة الابتداء والتجرد عن العوامل، يقول سيبويه:

---

[1] – المرجع نفسه، ج4، ص75.

[2] – المرجع نفسه، ج4، ص7– 8.

"واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، أو قلت: كان عبد الله منطلقا، أو مررت بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد"[1]. والمقارنة بين قولنا: عبد الله منطلق، وقولنا: كان عبد الله منطلقا، وإن عبد الله منطلق، ورأيت عبد الله منطلقا، ومررت بعبد الله منطلقا، توضح متى يكون المبتدأ مبتدأ ومتى يكون غير مبتدأ.

والعامل في الخبر هو نفسه العامل في المبتدأ، أي التجرد عن العوامل اللفظية، وذلك لأن المبتدأ والخبر هما مما لا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، وقد حصل لهما معنى العمدة في الكلام بتجردهما عن العوامل اللفظية، وبدخول هذه العوامل عليهما عملت فيهما معا، وحصل لهما معنى العمدة لأن العوامل المختصة بالدخول عليهما، كالأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالفعل، تطلبهما معا ليتم بهما الكلام، يقول الرضي عن الأفعال الناقصة: "إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب"[2]. وأما الحروف المشبهة بالفعل، "فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظا بما ذكرنا، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة "ما" الحجازية، فجعل عملها أقوى، بأن قدم منصوبها على

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص23- 24.

[2] – الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص181.

مرفوعها، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعي، فهو تصرف في العمل"[1]. ومنصوبات هذه العوامل ليست فضلات، وإنما هي عمد شبهت بالفضلات[2].

وما قيل عن العامل في المبتدأ والخبر ينطبق على العامل في الفعل المضارع، فإذا وقع موقع الاسم المجرد عن العوامل، كالخبر مثلا، فإن العامل في رفعه هو التجرد عن العامل، وأما إذا وقع موقع اسم دخلت عليه العوامل اللفظية، كاسم كاد مثلا، فإن هذه الألفاظ الداخلة عليه ستكون هي العاملة فيه.

وإذا كان الرضي قد رفض مذهب نحاة البصرة في العامل في المبتدأ والخبر خضوعا لمبدأ: الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي، والابتداء كما عُرف عند النحاة هو عامل معنوي، فقد جانب الصواب، وذلك لأن الابتداء حالة يوصف بها الاسم الذي يأتي في بداية الكلام بسبب تجريده عن العوامل اللفظية. والتجرد عن العوامل اللفظية يحيل، كما يقول محمد خير الحلواني، إلى العامل اللفظي[3]، أي غياب العامل اللفظي، وغياب العامل هو عامل، لأن العامل في الأصل علامة، والعلامة عند الرضي تكون بوجود الشيء أو بعدم وجوده، يقول في رده على من اعترض على نحاة البصرة في عامل التجرد: "وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء. واعتُرض بأن التجريد أمر عدمي

[1] – المرجع نفسه، ج4، ص331.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص295.

[3] – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص172.

فلا يؤثر. وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته"[1].

إن القول بأن التجرد عن العامل هو رافع المبتدأ والخبر يجعلنا أمام بنية عاملية واحدة، تستوعب كل أنماط الجمل في اللغة العربية، وهذه البنية صاغها عبد الرحمن الحاج صالح على الشكل الآتي:

- [ ع+م1 +م2] +أو- خ.

حيث:

- ع= العامل، ويكون موضع العامل إما مشغولا بوحدة لغوية وإما فارغا، وفي هذه الحالة يُرمز لموضع العامل بالعلامة العدمية: ∅

- م1= المعمول الأول.

- م2= المعمول الثاني.

- خ= المخصصات.

- ع+م1 أي عامل ومعمول، وهي بنية الجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل.

- [ ع+م1 +م2] أي عامل ومعمول أول ومعمول ثان، وهي بنية الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، والجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل ومفعول به[2].

---

[1] - الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص227.

[2]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2007، ج1، ص11 وما بعدها.

وهذه الصيغة تتفرع إلى صيغ أخرى، تُمثل مختلف البنى التركيبية الفرعية لأنماط الجمل في اللغة العربية. وتعبر عن أهم القيود التي وضعت لضبط العامل، وأهمها:

- مرتبة العامل قبل المعمول.
- لا ينعكس العمل إلى الوراء.
- لا يعمل المعمول في عامله.

وأما إذا قلنا: إن المبتدأ والخبر يترافعان ففي هذه الحالة نكون أمام بنيتين عامليتين، إحداهما تخص الجملة الفعلية، والأخرى تخص الجملة الاسمية، وتعدد البنية العاملية بهذا الشكل يُضعف الكفاية التفسيرية للنحو العربي.

وفي الختام يمكن أن نقول: إن الحد الذي ارتضاه الرضي للعامل جعله صاحب مذهب يختلف عن مذهب جمهور النحاة، فالعامل عند هؤلاء النحاة، وإن اختلفت حدوده، إلا أنه ينقسم إلى نوعين: العامل اللفظي، كالأفعال والحروف، والعامل المعنوي، كمعنى الابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والخلاف، والصرف. وأما العامل عند الرضي فقد يكون لفظا أو معنى فعل يُستفاد من الحرف أو الاسم أو الجملة، وتلك العوامل التي عُرفت عند غيره من النحاة بالعوامل المعنوية هي عنده غير العوامل، وذلك لأن المعنى المقتضى في الاسم لا يحصل بها.